الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.437

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
30 May 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٣٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غونساليس

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المقدمان من إسبانيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

02-25223 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المقدمان من إسبانيا (تابع)، CEDAW/C/ESP/3 و 4 و CEDAW/C/1999/II/CRP.1/Add.3؛ CEDAW/PSWG/1999/II/CRP.1/Add.2 (تابع)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، عادت السيدة دانكوسا (إسبانيا) إلى طاولة اللجنة.

٢ - **السيدة جبر**: بعد أن أثنت على التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف فيما يتعلق بتوفير التعليم الثانوي والتعليم العالي للبنات، سألت عن التدابير الحكومية وغيرها من التدابير المقرر اتخاذها لمعالجة ارتفاع معدل الأمية بين الإناث وذكرت أنه سيكون من دواعي تقديرها أن تحصل على بيانات بشأن معدلات الأمية بين النساء الريفيات والمهاجرات.

٣ - **السيدة فيرر**: نوَّهت بالتقدم الكبير الذي أحرزته إسبانيا في تنفيذ خطة عملها الثالثة لتكافؤ الفرص، ولا سيما الجهود التي يبذلها معهد شؤون المرأة لتعزيز المشاركة من المجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي. وأردفت قائلة إنه لا بد من الترحيب بإصلاح قانون العقوبات، ولا سيما فيما يتعلق بتجريم الاتجار بالنساء. واستدركت تقول إنه لم يثبت بعد ما إذا كانت الحالات ذات الصلة قد عولجت بجدية كافية من قبل السلك القضائي.

٤ - ومضت قائلة إن استمرار التمييز في القطاعين العام والخاص في مجال العمالة هو سبب يدعو إلى القلق الشديد. فالنساء لسن معرضات لظروف عمل أكثر تقلبا فحسب، بل إن متوسط مرتباتهن لا يزيد عن ٣٨ في المائة من مرتبات الرجال. ورغم تحسن معدل توظيف الإناث، ما برحت هذه النسبة لا تزيد عن ٣٧,٢ في المائة. وذكرت، علاوة على ذلك، أن التقرير لم يوضح السبب في مغادرة عدد كبير من النساء سوق العمل بعد سن الثلاثين، كما لم يقدم بيانات عن فقر الإناث أو عن الجهود المبذولة لإشراك النساء، بمن فيهن النساء المهاجرات، في مشاريع التنمية.

٥ - وأشارت إلى إحراز قدر من التقدم في عدد من المجالات. وأعربت عن الترحيب البالغ بالجهود المبذولة لتعديل القوالب النمطية في مجال التعليم ووسائط الإعلام الجماهيري. واستدركت قائلة فيما يتعلق بمجال الصحة إن تزايد معدلات إساءة استعمال المخدرات، والتدخين، وتعاطي المسكرات بين النساء هو مما يثير القلق بوجه خاص، مثله في هذا مثل الزيادة التدريجية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت أن التقرير لم يشر إلى وجود أي تدابير لمعالجة هذه الظواهر أو دراستها. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان ازدياد عدد الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة في المترل إنما هو بسبب ازدياد استعداد الضحايا للإفصاح عن شكاواهن أو بسبب ازدياد العنف الموجه ضد المرأة. وعلى ضوء التقارير المتعلقة بالأعمال العدائية المرتكبة في حق مجتمع الغجر، ترحب اللجنة أيضا بتلقي معلومات عن الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

٦ - **الرئيسة**: تكلمت بصفتها الشخصية، فأيدت بشدة خطة العمل الثالثة لتكافؤ الفرص، معربة عن الأمل في المضي في دمج مواضيعها الرئيسية في صلب الأنشطة التعاونية التي تجري مع بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان الناطقة بالإسبانية. وأعربت عن الترحيب بوجه خاص بالمبدأ الشامل المأخوذ به في الإجراءات الحكومية المتعلق بتعزيز حقوق المرأة وكذلك بدمج المنظور الاجتماعي في السياسات الحكومية. وذكرت أنه سيكون من دواعي تقديرها أن تحصل على مزيد من التفاصيل بشأن أحدث الإجراءات المتخذة، وكذلك على

مزيد من المعلومات المتعلقة باشتراك أي جهة غير حكومية في هذه العملية.

٧ - وذكرت أنه بالنظر إلى أن تغيير المواقف لا يمكن تحقيقه إلا بمكافحة القوالب النمطية في المراحل الأولى من تعليم الأطفال، ينبغي للدولة الطرف أن تضمن المضي في تعزيز المبادرات الإيجابية التي اتُخذت فعلا في هذا الشأن في مرحلة التعليم الابتدائي وداخل الأسرة. واختتمت كلامها بالإعراب عن القلق من أن سن الثالثة عشرة هي سن الإدراك المحددة حاليا للقصَّر فيما يتعلق بتقييم حالات إساءة معاملة الأطفال. وقالت إنه من المهم للغاية التوفيق بين التشريعات ذات الصلة والنواميس الدولية، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل.

٨ - **السيدة غونيسيكيره:** هنأت الدولة الطرف على تخطي مرحلة الكلام وتحقيق تقدم حقيقي في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأردفت قائلة إنه بالنظر إلى الترابط الوثيق بين دوري المرأة العام والخاص، فإن تحقيق هذه المساواة في الواقع إنما يتطلب تدخلات سياسية تتجاوز مجرد توفير التكافؤ في الفرص. ومثالا على ذلك، ذكرت أنه رغم إتاحة إجازة رعاية الطفل لكلا الوالدين، فمما يثير القلق أن ٩٩,١٧ بالمائة من مقدمي الطلبات هم من الإناث. وأضافت أن ''تأنيث الفقر'' وافتقار نسبة عالية جدا من المطلقات لدعم الذكور هما أيضا أمران يثيران القلق.

٩ - واسترسلت قائلة إن الدولة الطرف بعد أن نجحت في إدخال المرأة في المجال العام، تواجه تحديا آخر يتمثل في تحويل الأُسرة إلى وحدة داعمة للمرأة. وأوضحت أنه بالنظر إلى أن الاعتراف بأن رعاية الطفل هي مسؤولية أنثوية بالدرجة الأولى إنما يعزز القوالب النمطية الجنسانية، فينبغي للدولة الطرف أن توضح التدابير الجاري اتخاذها للاعتراف بمسؤولية الذكور ومشاركتهم في الأسرة. وأضافت أنه من المفيد أيضا معرفة ما إذا كان يجري الاعتراف بالأعمال المترلية في إطار عمليات تسوية الممتلكات في قضايا الطلاق أو الميراث. وأشارت إلى أن الحاجة تدعو إلى توعية النساء بالأحكام القانونية المتصلة بالأسرة؛ وإلى أنه ينبغي أيضا للوفد، في هذا الصدد، أن يوضح أي خطط قائمة لتبسيط التشريعات الحالية. وأعربت عن ترحيبها بوجه خاص بالحكم المبتكر للغاية المتعلق بإجازة التبني، وذكرت أنه سيكون من دواعي تقديرها أن تحصل على مزيد من التفاصيل.

١٠ - **السيدة هازل:** تساءلت عن السبب في أن المرأة تحتاج إلى مؤهلات أعلى من مؤهلات الرجل لشغل المناصب الإدارية. وأردفت قائلة إنه ينبغي للوفد أيضا أن يوضح سبب بقاء عدد الدبلوماسيات قليلا إلى هذا الحد رغم الادعاء بأن شروط الدخول في السلك الدبلوماسي خالية من التمييز. كما ينبغي للوفد أن يوضح الفرق بين عبارتي ''الاعتداء'' و ''إساءة المعاملة'' الواردتين في الجدولين ١٠-١ و ١٠-٢ من الوثيقة CEDAW/PSWG/1999/11/CRP.1/Add.2.

١١ - **السيدة خان:** هنأت الدولة الطرف على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتقارير بكل أمانة. ونوَّهت بالتقدم الملموس الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن التدابير التشريعية والمؤسسية والاجتماعية المتعلقة بمكافحة التمييز القائم على أساس جنساني وبشأن تمكين المرأة. واستدركت تقول إن مما يثير القلق انخفاض معدل النشاط الاقتصادي للمرأة بشكل شديد، حتى بالمقارنة مع البلدان النامية. وبالنظر إلى أن النساء الريفيات تواجهن عبئا مزدوجا من التمييز المتعلق بفرص العمل والأجور، ينبغي للوفد أن يبين ما إذا كانت تشريعات العمل تقدم الحماية للنساء العاملات في القطاع الزراعي وما إذا كانت الأعداد الكبيرة من أفراد الأُسر الإناث العاملات بلا أجر في الزراعة مشمولة بالإحصاءات الوطنية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي.

١٢ - وتساءلت عن السبب في أن النساء ليس لهن شأن يُذكر في القطاع الخاص وعن الإجراءات العلاجية التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن. وأعربت عن رغبتها تحديدا في معرفة ما إذا كانت أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالتمييز في العمل تنطبق على القطاع الخاص. وذكر أنها ترى أن دور المرأة الإسبانية النمطي في سوق العمل يشكِّل عقبة رئيسية في هذا الصدد وأشارت إلى أن المرأة الإسبانية، بالمقارنة مع المرأة في البلدان الأخرى، تقوم بقسط من الأعمال المترلية أكبر بكثير مما تقوم به المرأة في البلدان الأخرى. فهل يعالج برنامج ''أوبتيما'' (OPTIMA) هذه المسألة؟

١٣ - وطلبت معلومات عن النسبة المئوية للعاملات المهاجرات، وأنواع العمل الذي تقمن به، وما إذا كن مشمولات تماما بجميع تشريعات العمل. فهل لهن الحق في المشاركة في برنامج ''أوبتيما''؟ وقالت إنه ينبغي للوفد أن يوضح السبب في منح العاملات الأجنبيات إجازة تقل عن إجازة العمال الأجانب بمقدار ٣٠ بالمائة. واستفسرت أخيرا عما إذا كان للعاملات المهاجرات الحق في رفع شكوى تتعلق بالتمييز في العمل بموجب قانون العقوبات الصادر في أيار/مايو ١٩٩٦، وإذا كان يحق لهن ذلك، فما هو عدد الحالات المسجلة حتى الآن.

١٤ - **السيدة كيم يونغ شونغ**: استفسرت عن فرص العمل بالنسبة لخريجات الجامعة، ولا سيما الخريجات المتخصصات في ميادين الذكور التقليدية. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيبها بالمبادرات التي يقوم بها معهد شؤون المرأة لتحضير النساء لشغل الوظائف في مجال التكنولوجيا والأعمال التجارية. كما طلبت معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة على مستوى مناصب اتخاذ القرار. وقالت إنه سيسرها أن تحصل على تعريف أدق لعبارة ''القطاع العام''، بالنظر إلى ما ذُكر من أن هذا القطاع يستخدم النساء أكثر مما يستخدم الرجال، وهو أمر يثير الدهشة. وأخيرا، استفسرت عن التغيرات التي طرأت على مواقف الرجل إزاء حقوق المرأة منذ أن قدمت الدولة الطرف تقاريرها الأولى إلى اللجنة.

١٥ - **السيدة كيدراوغو**: أثنت على التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في تعزيز حقوق المرأة، ولا سيما في ميدان التعليم وفي برامج التنمية، لكنها تساءلت عن السبب في أن الاهتمام الذي وُجِّه إلى النساء الريفيات كان أقل من ذلك الذي حظيت به مسائل مثل العمالة والأمية. وقالت إن تقسيم البيانات الموزعة على أساس نوع الجنس تقسيما إضافيا إلى فئات ريفية وفئات حضرية كان من شأنه أن يبين الصلات بين أمور من قبيل التعليم، والإلمام بالقراءة والكتابة، واستعمال موانع الحمل. وأضافت أن النظر إلى خطة العمل، التي تؤكد على دور المرأة في الاقتصاد، في الإطار الأعم المتعلق بالصحة والقضاء على الفقر، في جملة أمور، كان سيزيد من الاستفادة المتحققة. وأعربت عن أملها في أن تقدم الدولة الطرف إحصاءات إضافية عن النساء الريفيات، إما خلال الدورة الحالية أو في تقريرها الدوري التالي. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت النساء الريفيات على علم بحقوقهن وبأحكام الاتفاقية. وأشارت أخيرا إلى المناقشات السابقة للجنة بشأن معدلات الطلاق المرتفعة في إسبانيا، فسألت عما إذا كانت الدولة الطرف قد استعرضت سياساتها المتعلقة بالاستحقاقات الأُسرية وعما إذا كان هناك برامج لتثقيف الشباب في مجال الاستعداد للزواج والحياة الأُسرية.

١٦ - **السيدة ريجازولي**: أشادت بخطة العمل الثالثة للتكافؤ في الفرص الخاصة بالدولة الطرف، التي يستعملها بلدها ذاته كنموذج يحتذيه. وأعربت عن سرورها لأن تغيير الحكومة في إسبانيا لم يرافقه تغيير في السياسة المتعلقة بخطة العمل. وذكرت أنها ستكون ممتنة للحصول على معلومات عن عدد

الوزيرات في الحكومة وعن مسؤولياتهن، وعن التدابير المتخذة لزيادة دور المرأة في المجتمع والحياة العامة. وأعربت عن رغبتها أيضا في معرفة سن التقاعد للمرأة والرجل وأية أحكام موضوعة فيما يتعلق بسنوات تقاعدها. واستفسرت عن رد فعل الحكومة على المظاهرات التي قامت بها العاملات الوافدات من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وأثنت أخيرا على المناقشة الرائدة التي أجرتها الدولة الطرف بشأن المرأة والبيئة في تقريرها.

١٧ - **السيدة شوب – شيلينغ**: لاحظت أن عدد النساء في الجامعات يزيد عن عدد الرجال لكن تمثيلهن في القطاع الخاص أقل مما ينبغي، فاستفسرت عن إحصاءات البطالة المتعلقة بخريجي وخريجات الجامعات، وممارسات القطاع الخاص في مجال التوظيف، بما في ذلك شروط التحصيل العلمي؛ والنسبة المئوية للخريجات الجامعيات والخريجين الجامعيين في برامج التدريب التي تقدمها شركات القطاع الخاص. وتساءلت أيضا عما إذا كانت مِنَح التدريب الداخلي في قطاع المال والأعمال التجارية متاحة للطالبات الجامعيات. وشددت على أهمية تحديد أصل المشكلة: هل يصعب على النساء التوظيف أو الاحتفاظ بالوظائف، ولا سيما عندما يكون لديهن مسؤوليات أُسرية؟ وقالت إن خطة العمل ربما لا تركز بالشكل الكافي على القطاع الخاص وعلى الفرص التي يقدمها حاليا. واسترسلت قائلة إن الإلزام بتقديم المشورة المهنية في مرحلة التعليم الثانوي يمكن أن يساعد النساء في التحضير للجامعة ووضع خطة للحياة تهتم بالحياة الوظيفية. وأضافت أن مما يثير الاهتمام أيضا معرفة ما إذا كانت الدراسات النسائية تشكل جزءا من منهاج الدراسة الأساسية الإلزامية في الجامعة، من نقاط التقدير ولها من الوزن ما لغيرها من الفروع الرئيسية الأخرى.

١٨ - وقالت إنها ستكون ممتنة للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن العاملات المهاجرات، بما في ذلك نوع العمل الذي يقمن به ومستواه، مع تحليل لأنواع الأعمال التي تقوم بها النساء الوافدات من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. كما تود أن تعرف مدة صلاحية تراخيص العمل، وما إذا كانت هناك أي عقبات أمام تجديدها وما هي سهولة أو صعوبة الحصول على الجنسية الإسبانية. وقالت بالإضافة إلى هذا، إنه ينبغي للوفد أن يبين ما إذا كانت الجنسية الإسبانية تُمنح لأطفال العاملات المهاجرات. وسألت عما إذا كان أفراد المهن الطبية من إسبانيا متمرنين على معالجة حالات تشويه الأعضاء التناسلية لدى العاملات المهاجرات وطالبات اللجوء الأفريقيات. وتساءلت أيضا عما إذا كان التمييز الجنساني سببا كافيا للحصول على اللجوء في إسبانيا. وذكرت أخيرا أنها ستكون ممتنة للحصول على معلومات إضافية عن المعوقات، بما في ذلك نسبتهن المئوية، وأنواع الإعاقة، والبرامج والتشريعات القائمة لحمايتهن من التمييز.

١٩ - **السيدة دانكوسا** (إسبانيا): ردت على الأسئلة التي طرحتها السيدة كورتي، فقالت إن الحكومة الجديدة قد أبقت على جميع برامج المرأة باستثناء البرامج التي لم تلاق نجاحا أو قامت بتوسيعها، وإن ميزانية معهد شؤون المرأة قد ازدادت بنسبة ٣٢ بالمائة. وبالإضافة إلى هذا، ازدادت المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومن مختلف الوزارات الحكومية لبرنامج مكافحة العنف الموجه ضد المرأة. وأوضحت أن السياسات المتصلة بالمجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي يبت فيها بشكل رئيسي مؤتمر المرأة القطاعي وهيئات الإدارة في معهد شؤون المرأة، وذلك بمشاركة أفراد المجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي، عند الاقتضاء. وأضافت أن حكومتها قامت منذ عام ١٩٩٦ بإبرام اتفاقات مع المجتمعات المحلية الـ ١٧ ذات الحكم الذاتي ومع كويتا ومليلا. وأن العلاقة القائمة بين الحكومة والمجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي مُرضية تماما.

٢٠ - وفيما يتعلق بالعمالة، قالت إن النساء لا تشغلن سوى ٣٠ بالمائة من المناصب ذات الدوام الكامل؛ وإن الحكومة تطبق سياسات لإحلال الاستقرار في سوق العمل الذي يتصف بوفرة مفرطة في الوظائف المؤقتة وذات الدوام الجزئي. وأوضحت أن هدف الحكومة هو تحويل الوظائف ذات الدوام الجزئي إلى وظائف بدوام كامل، وتحسين الاستحقاقات الاجتماعية بالنسبة للأعمال المؤقتة والأعمال ذات الدوام الجزئي وذلك بقصد مساعدة النساء والشباب الذين يتحملون مسؤوليات عائلية، وبوجه عام، زيادة الوقت المتاح من أجل التدريب على مهارات إضافية. وأكدت الأهمية البالغة لزيادة وجود المرأة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يبلغ نصيبها ٩٠ بالمائة من الشركات الإسبانية والتي تتيح الكثير من الفرص من أجل العمالة الذاتية.

٢١ - وتعرضت للأسئلة التي طرحتها السيدة آباكا، فأشارت إلى برنامج خاص للتعاون الإنمائي يهدف إلى تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية في بلدانها ذاتها وبرنامج تدريبي للتعاون والتنمية من أجل النساء تقدمه جامعة مدريد. وأضافت أن حكومتها تقوم بتنظيم مِنَح التدريب الداخلي من أجل النساء الأجنبيات، وفي برنامج جديد، قدمت حتى الآن تدريبا للنساء الوافدات من فييت نام وفلسطين وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية.

٢٢ - وأضافت قائلة إن اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية في جميع أنحاء إسبانيا؛ بيد أن اللغات الكاتالونية والغاليسية والباسكية هي أيضا لغات في المناطق التي ينطق السكان بها. وفي المجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي، تقوم المدارس بالتعليم بلغة المنطقة وليس باللغة الإسبانية.

٢٣ - واسترسلت تقول إن الدراسات تبين أن النساء قد صرفن من الوقت في عام ١٩٩٣ لرعاية الأطفال والقيام بالأعمال المترلية أكثر مما صرفه الرجال بعشر مرات، ولكن بحلول عام ١٩٩٦ لم يزد الوقت الذي صرفنه في ذلك عن خمسة أضعاف ما صرفه الرجال. وذكرت أن الأعمال الأكثر استهلاكا للوقت هي الأعمال المتصلة بتدبير المترل ورعاية المتقدمين في السن، بالنظر إلى أن الأطفال الصغار يستفيدون من الترتيبات غير الرسمية لرعاية الطفل، أما الأطفال الأكبر سنا فيواظبون على المدرسة. وتسعى الحكومة إلى ضمان توخي مزيد من التكافؤ في توزيع العمل بين الجنسين، عن طريق القيام بحملات للتوعية، وسن تشريعات جديدة، وتحسين الخدمات الاجتماعية.

٢٤ - وتابعت بقولها إن الخدمة في المنازل سواء كانت بدوام كامل أو بدوام جزئي، ينظمها القانون ويشملها نظام خاص للضمان الاجتماعي. ومعظم العاملين في المنازل هم من النساء المهاجرات اللواتي يلقى عملهن تقديرا كبيرا من النساء الإسبانيات اللاتي يستعن بهؤلاء العاملات كي يتسنى لهن، بدورهن، الحصول على وظائف خارج المترل.

٢٥ - وقالت إن الحكومة قد أنشأت لجنة للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، في عام ١٩٩٩، كما قدمت دراسة أُجريت مؤخرا بيانات موزعة حسب نوع الجنس بشأن هؤلاء الأشخاص. وكما هو الحال في البلدان المتقدمة الأخرى، تكون النساء المتقدمات في السن عادة أقل تعليما، ولذا أكثر ضعفا من الرجال المسنين. وقد طرأت مؤخرا زيادة على المعاشات التقاعدية للأرامل، وهناك معاشات تقاعدية خاصة لا يسدد فيها المستفيدون أي أقساط مخصصة للمعوقات اللواتي تتجاوز أعمارهن ٥٦ عاما واللواتي ليس لديهن أي شكل من أشكال التغطية. وأوضحت أن سنَ التقاعد هو ٦٥ عاما للرجال والنساء على حد سواء؛ ويسمح تشريع سُنَّ مؤخرا بتمديد سن التقاعد اختياريا حتى ٧٥ عاما. وقد اتُخذت تدابير لتزويد المسنين بمساعدة داخل المترل وتزويد القائمين على رعايتهم، الذين تمثل النساء

٨٣ في المائة منهم، بالدعم والتدريب والوقت اللازم من أجل النماء الشخصي. وبموجب خطة الرعاية الصحية الشاملة للمرأة، ستُجرى خلال السنوات الثلاثة المقبلة لما نسبته ٨٠ بالمائة من جميع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٥٠ و ٥٩ عاما فحوصات تتعلق بمشاكل فترة انقطاع الطمث. وفي الوقت الحالي، لا يتلقى ٨٠ بالمائة من النساء الإسبانيات أي رعاية طبية خلال فترة انقطاع الطمث. كما تضمن الخطة المذكورة أن يُفحص ٧٥ بالمائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٥٠ و ٦٥ عاما لاكتشاف علامات سرطان عنق الرحم وسرطان الرحم.

٢٦ - وذكرت أن الحكومة تُجري دراسة عن تعاطي التبغ والكحوليات، وستضمن أن تتلقى اللجنة نسخة عن النتائج.

٢٧ - وأردفت تقول إنه رغم أن النساء ما زلن يشكلن الأكثرية بين الأميين، فقد حصل انخفاض كبير في العدد الإجمالي للأشخاص الأميين وفي النسبة المئوية للنساء بينهم، وذلك بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨. وتأمل الحكومة في القضاء على المشكلة كلية عن طريق برامج تدريب النساء البالغات، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وأضافت أن الحكومة لم تعلم إلا مؤخرا بمشكلة الاتجار بالنساء، وأنها قد أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات للنظر في هذه المشكلة. وذكرت أن قانون العقوبات الجديد قد جرَّم الاتجار هذا، كما يجري اتخاذ تدابير في إطار الاتحاد الأوروبي. وأكدت أنه لا بد من توعية الحكومة والمنظمات غير الحكومية والسكان عامة بخطورة هذه المشكلة.

٢٩ - ومضت قائلة إن ازدياد الإبلاغ عن العنف المترلي لا يعكس فيما يبدو ازديادا فعليا في المشكلة، بل نجاحا في الحملات الأخيرة لرفع الوعي. فقد أُنشئت وحدات متخصصة في مراكز الشرطة لمعالجة أمر النساء والأطفال من ضحايا العنف المترلي، كما ستُنشأ وحدات مماثلة لتقديم المساعدة للمسنين والمعوقين. وقد حدد القانون مجموعة من الانتهاكات المتعلقة بحرية المرأة الجنسية، بما فيها، حسب ترتيب الخطورة، إساءة المعاملة، والاعتداء، والاغتصاب. وتختلف العقوبات المفروضة حسب خطورة الجريمة، مع اعتبار استعمال القوة من الظروف المشددة للعقوبة. وبسبب أن التحرش الجنسي لم يصنف ضمن الجرائم إلا مؤخرا، فلا توجد إلا قلة قليلة من الأحكام في هذا الشأن.

٣٠ - وقالت إنه في حين أن القانون ينص على الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي في القيمة، فإن التمييز غير المباشر يمثل مشكلة بالنظر إلى أن مفهوم العمل المتساوي في القيمة قابل للتأويل. وتشترك الحكومة في برنامج تابع للاتحاد الأوروبي بشأن الممارسات الجيدة، في محاولة لتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها للقضاء على التمييز في الأجور. أما ''الفقر''، فهو كلمة يختلف معناها من بلد إلى آخر. وقد أنشأت الحكومة برامج مختلفة لمعالجة هذه المشكلة ككل، كما تعتزم اتخاذ تدابير لمعالجة احتياجات الفئات الضعيفة كالبغايا، والغجر، والمهاجرين، والأب الوحيد والأم الوحيدة.

٣١ - ومضت تقول إن التعديل الذي أُدخل على تشريع الزواج في عام ١٩٨١ يتيح للزوجين الاختيار بين نظام الملكية المشتركة ونظام الملكية المنفصلة عند الزواج. وفي حالات الطلاق، عادة ما يمنح القضاة الوصاية على الأطفال الصغار لأمهاتهم؛ أما الأطفال الأكبر سناً فبإمكانهم، حسب رغبتهم، اختيار العيش مع الأب أو الأم، مع مَنح الطرف الآخر حقوق الزيارة. واستدركت تقول إن التوزيع التقليدي للمسؤوليات في الزواج والقائم على أساس جنساني ما برح قائما، ومن الضروري القيام بحملات للتوعية من أجل تغيير مواقف الرجال. وثمة إصلاح مقترح يسمح للأب باستعمال فترة تمتد حتى ١٠ أسابيع من أصل إجازة الأمومة المستحقة التي مدتها ١٦ أسبوعاً وأن يأخذ هذه الإجازة في نفس

الوقت الذي تأخذها فيه الأم. وبالإضافة إلى هذا، يُمَدَّد الإصلاح المقترح إجازة الأمومة لمدة أسبوعين لكل طفل في حالة تعدد المواليد. ومن المقرر أيضا القيام بإصلاحات أخرى.

٣٢ - وأضافت قائلة إنها لا تعرف ما إذا كانت الإحصاءات تدعم التقارير التي تفيد بازدياد العنصرية في إسبانيا. فقد بيّنت دراسة أُجريت مؤخرا أن النساء المهاجرات تلقين قبولا حسنا لدى المجتمع، ومهما يكن من أمر، فإن مستويات الهجرة إلى إسبانيا منخفضة بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. وأوضحت أن معظم المهاجرين إليها هم من أمريكا اللاتينية ولذا يسهل عليهم الاندماج في المجتمع الإسباني. ولم تضع الحكومة أي برامج تتعلق على وجه التحديد بالنساء المهاجرات، بيد أنها تزمع القيام بذلك بالنظر إلى تزايد أعدادهن.

٣٣ - وذكرت أنه يجري الآن تنفيذ خطة إنمائية من أجل الغجر بالتنسيق مع المجالس البلدية في المناطق التي يكثر وجودهم فيها. وهناك أيضا برامج ممتازة تديرها المنظمات غير الحكومية لصالح النساء الغجريات، اللواتي أخذن بالتعليم تدريجيا. وتزمع الحكومة عقد حلقة دراسية تكون فيها النساء الغجريات الحائزات على التعليم الجامعي قدوة لغيرهن، في محاولة لمكافحة ما تواجهه هؤلاء النسوة داخل أُسرهن من مقاومة لتعليمهن.

٣٤ - وقالت إن منظمات المرأة غير الحكومية الرئيسية ممثلة في مجلس إدارة معهد شؤون المرأة. وأكبر مشاركة لهذه المنظمات هي في مجالات التعليم، والعمالة، والعنف، وتحديد النسل، والمشاركة السياسية. بيد أن مشاركتها أقل في معالجة مشاكل الاتجار بالنساء والبغاء. ومنظمات المرأة الغجرية غير الحكومية قليلة، إن وجدت.

٣٥ - وأكدت الأهمية البالغة للتعاون بين الوالدين والمعلمين في مكافحة القوالب النمطية الجنسانية. ففي عام ١٩٩٨، نظمت الحكومة حملة مضادة للعنف. كما تعقد حلقة دراسية سنوية من أجل الوالدين والطلاب بشأن مواضيع تتراوح بين العنف وصعوبة الموازنة بين المسؤوليات المتصلة بالأُسرة والمسؤوليات المتصلة بالعمل. وأضافت أن وحدة رصد الإعلانات مفيدة في مكافحة القوالب النمطية الجنسانية، وعلى وجه الخصوص، ترجع وسائط الإعلام إلى تقرير الوحدة السنوي الذي له أثر إيجابي في وسائط الإعلام.

٣٦ - وأوضحت أنه رغم تحديد سن الثالثة عشرة باعتباره سن الإدراك بالنسبة للقصّر في مجال المسائل الجنسية، فإن هذا لا يشكل انتهاكا لاتفاقية حقوق الطفل، بالنظر إلى أن إساءة معاملة الأطفال جنسيا بين سن الثالثة عشرة والثامنة عشرة هو جريمة جنائية.

٣٧ - ومضت تقول إنه حتى عام ١٩٦٨، كانت المرأة محرومة من الوصول إلى السلك الدبلوماسي، وهو مجال يتطلب دراسة واسعة ويصعب التوفيق بينه وبين مسؤوليات المرأة الأُسرية؛ وعلى وجه الخصوص، فإن ترك الأُسرة والسفر إلى الخارج هو أصعب على النساء منه على الرجال. وفي حين أنه من المعترف به أن معدل استخدام المرأة في إسبانيا هو أدنى معدل في أوروبا، تعمل الحكومة مع البلدان الأوروبية الأخرى على معالجة هذه المشكلة. وهناك تحسن مستمر، إلى حد كبير بسبب الدور الرئيسي الذي يقوم به التعليم.

٣٨ - وأعلنت أن برنامج ''أوبتيما'' قد بدأ عمله في عام ١٩٩٥ بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع النقابات العمالية. والاشتراك فيه طوعي وهو يضم ٣٠ شركة وما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ عامل. وكان البرنامج، الذي انتهى مؤخرا، ناجحا للغاية في مساعدة الأعمال التجارية على

تحديد المشاكل، واتخاذ التدابير المناسبة الخاصة بالعمل الإيجابي، وزيادة الوعي بشؤون المرأة.

٣٩ - وأضافت أن أربعة وثلاثين في المائة من جميع المهاجرين الحائزين على تصاريح بالإقامة هم من النساء. وأعدادهم تتباين تباينا كبيرا حسب مكان منشئهم، ووضع إقامتهم، والمنطقة الجغرافية. ويبلغ نصيب النساء ٥١ في المائة من المهاجرين من الاتحاد الأوروبي و ٤٣ في المائة من المهاجرين الآخرين. ويعيش اثنان وخمسون في المائة من جميع النساء المهاجرات في مدريد؛ ومعظمهن مستخدمات في تدبير المنزل. والمهاجرات محميات بموجب القانون، لكن ليس في وسعهن الاشتراك بشكل فردي في برنامج ''أوبتيما''، الذي يتطلب الاشتراك الطوعي من أرباب العمل. ولا توجد في إسبانيا أي مشكلة كبيرة تتعلق بالهجرة.

٤٠ - وذكرت أنه من الواضح أن الخلل في التوازن بين الرجل والمرأة في الخيارات الوظيفية ما برح يمثل مشكلة في إسبانيا، وأنه من الضروري عمل المزيد لربط التعليم الرسمي بفرص العمل من خلال منح التدريب الداخلي. وأحد أهداف الحلقات الدراسية التوجيهية في العمل المشار إليه في الصفحة ٧١ من التقرير الرابع هو إعادة توجيه النساء نحو الميادين التي يزداد فيها الطلب. وثمة تجربة أخرى مثيرة للاهتمام في التدريب الوظيفي هي مشروع "C-TEST" (مركز المرأة العاملة في البيت) الذي شُرع فيه في عام ١٩٩٨ لتدريب النساء على أحدث تقنيات الحاسوب المتعلقة بأعمال الاتصال. والخطة هي إنشاء مركز ليس لتوفير التدريب فحسب، بل أيضا لتقديم المشورة التقنية والقانونية والمالية للنساء اللواتي يدخلن هذا الشكل الجديد من علاقات العمل، وإقامة الاتصالات مع أرباب العمل المحتملين. ويجري في إطار مشروع شبكة رابطة التعليم العالمي (GEA) أيضا توفير التدريب عن بُعد عن طريق الحاسوب للنساء الريفيات، مما يعزز معارفهن التكنولوجية.

٤١ - واسترسلت قائلة إن جميع خطط الحكومة للتكافؤ في الفرص تخضع لتقييم كمي وكيفي في نهاية فترة الخطة، بما في ذلك دراسات استقصائية لجمع الانطباعات الذاتية لدى الرجال والنساء. وثمة منشور بعنوان ''النساء بالأرقام'' ويظهر كل سنتين أو ثلاث سنوات ويلخص جميع البيانات المتوافرة بشأن المرأة، ويوفر وسيلة لتقييم الأثر المتحقق.

٤٢ - وأكدت أنه من الصحيح أن الإحصاءات المتوافرة بشأن النساء الريفيات تحديدا قليلة العدد. واستنادا إلى نتائج دراسة بدأت في عام ١٩٩٥ بمشاركة من المنظمات غير الحكومية وحكومات المجتمعات المحلية ذات الحكم الذاتي، تم للمرة الأولى إدراج النساء الريفيات ضمن مجالات العمل التي تغطيها خطة العمل الثالثة للتكافؤ في الفرص، ويجري حاليا تنفيذ ما جاء بالخطة بشأن هذا المجال. وفي حين أن سُبل حصول النساء الريفيات على الخدمات أقل من المتاح للنساء الحضريات، فإن شبكة مراكز الإعلام النسائية، مثلا، كانت واسعة رغم ذلك بشكل كافٍ للوصول إليهن. وهناك مشاريع كثيرة قيد التنفيذ بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وذلك بموجب برنامج المنظمة الوطنية للمرأة (NOW) ومشروع شبكة رابطة التعليم العالي (GEA) لتوفير التدريب المهني والدعم لمبادرات نساء الأعمال بين النساء الريفيات. وأردفت قائلة إن إسبانيا ستستضيف المؤتمر الأوروبي المعني بالنساء الريفيات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ومؤتمرا عالميا معنيا بالنساء الريفيات في عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٠١؛ وإن وثيقة إحصائية بشأن حالة النساء الريفيات في إسبانيا هي قيد الإعداد الآن وستقدم إلى اللجنة عندما تكون جاهزة.

٤٣ - وقالت إنه لدى تولي الإدارة الحالية مهام منصبها، عينت أربع نساء كي تترأسن وزارات التعليم والقضاء والبيئة والزراعة، بالترتيب. وقد تقدمتا اثنتان من هؤلاء النسوة منذ ذلك الحين حتى شغلتا وظيفتين بالانتخاب، هما رئيسة مجلس الشيوخ، وعضوة في البرلمان الأوروبي، لكن لسوء الحظ لم تحل محلهما امرأتان أخريان.

٤٤ - وفيما يتعلق بتعميم الدراسات النسائية، أعربت عن سرورها بأن تُبلغ عن دمج الأبحاث المتعلقة بشؤون المرأة منذ عام ١٩٩٦ في برنامج الحكومة العام لأبحاث التنمية، مما يعني مضاعفة الميزانية المخصصة للدراسات النسائية واتساع نطاق المطلعين على نتائجها.

٤٥ - وأضافت أن إسبانيا، بخلاف بعض البلدان الأخرى، لا تعتبر الأطفال رعايا إسبانيين إلا إذا كان الوالدان إسبانيين، وليس لمجرد ولادتهم في البلد. وفي حالة المهاجرين إليها، إذا لم يستطع الوالدان منح الجنسية لأنهما بلا جنسية، ففي وسع الأطفال حيازة الجنسية الإسبانية. كما في وسع المهاجرين حيازة الجنسية استنادا إلى طول مدة الإقامة. ويجري النظر الآن في إدخال تعديلات من شأنها تحديد الفترة المؤهلة لهذا بـ ٥ أو ٨ أو ١٠ سنوات، وذلك حسب الظروف. وتُمنح ثلاثة أنواع من تراخيص العمل للمهاجرين من غير الاتحاد الأوروبي: الترخيص ألف من أجل فترة تصل حتى ٩ أشهر؛ والترخيص باء من أجل فترة تصل حتى سنتين والترخيص جيم من أجل فترة تصل حتى ٥ سنوات. وتحدد إسبانيا كل سنة نظام حصص من أجل عدد المهاجرين والطلبات المقبولة؛ وتجهيز هذه الطلبات سريع نسبيا.

٤٦ - **السيدة كورتي**: قالت إنها على يقين من أنها تتكلم باسم اللجنة عندما تهنئ وفد إسبانيا على الاهتمام الكبير الذي أثاره تقريره وعرضه ودقة أجوبته على أسئلة اللجنة. فما تمكنت حكومة إسبانيا من تحقيقه في ٢٠ عاما منذ العمل بالدستور الجديد، ولا سيما معهد شؤون المرأة، وبوجه خاص في مجال تغيير المواقف الثقافية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، هو جدير بالإعجاب حقا.

٤٧ - وذكرت أنها تود أن تشير من بين المجالات المتبقية المثيرة للقلق إلى التناقض القائم بين القوالب النمطية التقليدية المتأصلة في نفوس بعض الرجال والنساء، وتحرر المرأة مؤخرا وتطور قوتها الاقتصادية. والمشكلة الأكثر أهمية هي العمالة، وهي مشكلة تشاطر فيها إسبانيا بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، وفي الحقيقة أصقاع كثيرة من العالم. وتواجه إسبانيا أيضا ظواهر عالمية أخرى، مثل الهجرة، وشيخوخة السكان، والاتجار بالنساء.

٤٨ - وأعربت عن غبطتها بمعرفة أن التغيير في الإدارة لا يعني تغييرا في السياسة، وأن الميزانية المخصصة لجهود التكافؤ في الفرص قد ازدادت فعلا. وأعربت عن سرورها بوجه خاص للجهود المبذولة لدفع المرأة نحو ميادين عمل جديدة وإدخال مجال عمل يتصل بالمرأة والبيئة في الخطة الثالثة.

٤٩ - **الرئيسة**: قالت إنها ترغب في شكر الوفد على إجابته بالتفصيل على النواحي المحددة جدا والمثيرة للقلق لدى كل عضو من أعضاء اللجنة. وأعربت عن سرور اللجنة لحصولها على فرصة للحوار مع وفد رفيع المستوى كهذا. وأردفت قائلة إنه يمكن لمعهد شؤون المرأة وللخطط والسياسات التي يساعد في وضعها أن تكون بمثابة نموذج تسترشد به البلدان الأخرى، وبخاصة بلدان أمريكا اللاتينية؛ وستتجلى تعليقات اللجنة في التقرير الختامي للدورة المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.